الصين تسجل أرقاماً اقتصادية إيجابية

أسعار النفط تصعد وسط آمال بتعافي الطلب على الخام

صعدت أسعار النفط الخام في بداية التعاملات الأسبوعية، أمس الإثنين، وسط آمال بتعافي الطلب على الخام، خاصة من جانب الصين، التي تسجل أرقاما اقتصادية إيجابية، تؤشر على تعافيها التدريجي من كورونا.

إلا أن تخوفات ضعف الطلب ما تزال حاضرة في أسواق أوروبا والولايات المتحدة، إذ تسجل الأخيرة تسارعا في تفشي الفيروس، بإجمالي إصابات 5.56 ملايين منها 173 ألف حالة وفاة.

ويلقي الفيروس بتبعات سلبية على الاقتصاد العالمي، مع استمرار فرض قيود على حركة السفر الجوي، وضعف في الطلب العالمي على الاستهلاك.

صعدت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم أكتوبر بنسبة 0.40 بالمئة أو 19 سنتا إلى 45 دولارا للبرميل.

كذلك، ارتفعت أسعار العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم سبتمبر ، بنسبة 0.50 بالمئة أو 21 سنتا إلى 42.22 دولارا للبرميل.

مع ترقب بيانات اقتصادية

الذهب يعوض بعض خسائره.. والأونصة عند 1950 دولاراً

ارتفعت أسعار الذهب عالمياً خلال تعاملات امس الإثنين، مع ترقب التطورات والبيانات الاقتصادية ووسط متابعة حالات الإصابة الجديدة بالوباء.

وفي كافة بقاع العالم، يوجد أكثر من 21.58 مليون شخص مصاب بوباء كورونا ونحو 766 ألف شخص قد توفوا جراء الفيروس.

لكن مع ذلك جاءت المكاسب محدودة، حيث إن الصين قامت بزيادة مشتريات النفط الأمريكي نهاية الأسبوع الماضي قبل مراجعة للاتفاق التجاري، في إشارة محتملة لتخفيف التوترات بعد الحرب التجارية المطولة بين أكبر اقتصادين حول العالم. وعلى الصعيد الاقتصادي، من المقرر الإفصاح عن بيانات مؤشر إمبابر ستيت الصناعي في الولايات المتحدة وكذلك مشتريات الأجانب لسندات الخزانة الأمريكية أمس. ارتفع سعر العقود الآجلة لمعدن الذهب تسليم شهر ديسمبر بنسبة تزيد عن 0.5 بالمائة أو ما يعادل 10.50 دولار ليصل إلى 1960.30 دولار للأوقية.

وفي الأسبوع الماضي، كان الذهب قد سجل أول هبوط أسبوعي منذ أوائل يونيو الماضي بانخفاض يتجاوز 3.8 بالمائة. كما صعد سعر التسليم الفوري للمعدن الأصفر بنحو 0.3 بالمائة مسجلاً 1950.64 دولار للأوقية.

وفي تلك الأثناء، تراجع مؤشر الدولار الرئيسي والذي يقارن أداء الورقة الأمريكية مقابل 6 عملات رئيسية بنحو 0.2 بالمائة إلى 92.938.

شراكة سعودية فرنسية لتأسيس شركة برأسمال مليون ريال

أعلنت الشركة السعودية للخدمات الأرضية، توقيع اتفاقية مشروع مشترك مع مجموعة «تي ال دي» الفرنسية لتأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة، تحت مسمى شركة «تي ال دي العربية لخدمات المعدات»، وذلك لغرض تقديم خدمات أتمتة وصيانة متخصصة في حلول المطارات ومعدات المناولة الأرضية للشركة والشركات الأخرى في جميع مطارات المملكة العربية السعودية.

وقد تم الاتفاق على تأسيس الشركة الجديدة برأسمال قدره مليون ريال سعودي مقسمة إلى 1,000 سهم، قيمة كل سهم 1,000 ريال سعودي. على أن تمتلك الشركة السعودية للخدمات الأرضية 50%، بينما ستمتلك مجموعة تي إل دي الفرنسية 50% من إجمالي رأسمال الشركة الجديدة، وسيتم تمويل الشركة الجديدة من الموارد المالية الذاتية للشركتين المشاركتين في عقد الشراكة بحسب نسبة تملكهم في الشركة.

ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من إجراءات تسجيل الشركة الجديدة خلال الربع الثالث من العام الحالي، وأن يبدأ التشغيل في الربع الرابع من هذا العام، وأن يبدأ الأثر الإيجابي المالي لهذه الشراكة بحلول الربع الثاني من العام 2021.

وتهدف هذه الشراكة إلى القيام بنقلة نوعية لقطاع المناولة الأرضية وحلول المطارات في المملكة من خلال استحداث خدمات تنافسية في جميع مطارات المملكة في مجال أتمتة وصيانة المعدات والتقنيات المتخصصة في هذا القطاع وذلك عن طريق نقل وتوطين أحدث التقنيات التي تتميز بها شركة تي ال دي الفرنسية لإدارة أعمال الصيانة وحلول المطارات.

وسيكون لهذه الشراكة أثراً ايجابياً في تقليص تكاليف التشغيل مع رفع مستوى ومعايير جودة الخدمة المقدمة وضمان تقديم الصيانة المستدامة والاعتمادية لمعدات وممتلكات الشركة.

كما تهدف الشراكة أيضا في المدى المتوسط إلى توسيع الأعمال لتصبح مركزا إقليميا يقدم أفضل الخدمات التنافسية للدول المجاورة، بالإضافة إلى مصنع ومصدّر لأحدث المعدات المتخصصة في خدمات المناولة الأرضية من خلال نقل التقنيات الرائدة في صناعة وتجميع هذه المعدات ودعم الأبحاث المتخصصة بها بما يخدم السوق المحلي والإقليمي، خصوصا فيما يتعلق بالمعدات ذاتية التشغيل والصديقة للبيئة، والتي تعتبر شركة تي ال دي الفرسية رائدة فيها.

«الطاقة» السعودية تعتزم الربط الكهربائي مع مصر والعراق بعد الأردن

قال مستشار وزير الطاقة السعودي، الدكتور نايف العبادي، إن الربط الكهربائي مع الأردن جرت دراسة جدواه الاقتصادية، والذي سيكون له أثر إيجابي على منظومة الكهرباء في كلا البلدين، إلى جانب تعزيز قدرات شبكات الربط الكهربائي الأخرى في المنطقة.

وأضاف العبادي أن شبكات الربط الكهربائي، تعود بمكاسب اقتصادية كثيرة منها تبادل الطاقة خلال وجود الفائض. وأشار إلى الاستفادة من فترات تباعد أوقات الذروة في الاستهلاك بين البلدين، والتي ستوفر طاقة فائضة.

وأكد أن الربط الكهربائي يعزز الطاقة الكهربائية ويساعد القدرات الاحتياطية في الشبكات، إلى جانب خفض الحاجة إلى الموارد الرأسمالية في إنشاء محطات الكهرباء المحلية. وأشار إلى مشاريع ربط أخرى، تجري في المنطقة، منها خطط الربط بين السعودية ومصر، والتوجه للربط بين الشبكة السعودية والعراق من جانب، وخطط ربط العراق بالشبكة الخليجية أيضاً.

وقال إن السعودية تستهدف أن تكون مركزاً إقليميا للربط الكهربائي في المنطقة، ولديها ربط مع الشبكة الخليجية، وتستعد للتوسع في الربط مع مصر والعراق.

توقعات بنمو اقتصاد دبي بنحو 4.3 بالمئة العام المقبل

قالت مجموعة «ميتسوبيشي يو.إف.جي» المالية اليابانية إنه من المتوقع أن ينكمش اقتصاد دبي بنسبة 5.2 % هذا العام بسبب تأثير جائحة فيروس كورونا، لكن مركز التجارة والسياحة في الشرق الأوسط ربما يشهد انتعاشا في النمو ليسجل 4.3 % في العام المقبل.

وأضاف البنك في تقرير أنه في حين أن القطاعات الاقتصادية الحيوية في الإمارة تعرضت لضربة شديدة جراء الأزمة الصحية العالمية، فإن المؤشرات تنبئ بعودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته.

وارتفع مؤشر آي.إتش.إس ماركت لمديري المشتريات المعدّل في ضوء العوامل الموسمية إلى 51.7 في يوليو تموز من 50.0 في يونيو، وهي أعلى قراءة منذ ديسمبر من العام الماضي، مما يشير إلى تحسن أوضاع الشركات.

وقال إحسان خومان رئيس أبحاث واستراتيجيات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى البنك «كانت دبي أكثر انكشافا على أزمة فيروس كورونا من الاقتصادات الإقليمية الأخرى إذ أن أكثر من ثلث اقتصادها – تجارة الجملة والتجزئة والنقل والترفيه والضيافة – عرضة بشكل واضح لإجراءات التباعد الجسدي وقيود السفر».

لكنه أضاف أن الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة حمتها من الأزمة وأن اقتصاد دبي المتنوع جعلها تستعيد عافيتها بسرعة.

وقال «نتوقع أن ينكمش اقتصاد دبي بنسبة 5.2 % في 2020، لكن انتعاش العام المقبل سيكون قويا عند 4.3 % مع تعافي الطلب الخارجي وجذب معرض دبي إكسبو المؤجل أعدادا كبيرة من السياح على الأرجح».

وكانت دبي تستعد لزيادة الدخل والنشاط الاقتصادي من استضافة المعرض خلال العام الحالي، لكن تقرر تأجيله لمدة عام بسبب الجائحة.

إجمالي الناتج المحلّي يتراجع بنسبة 7.8 بالمئة

انكماش غير مسبوق يصيب الاقتصاد الياباني بسبب «كورونا»

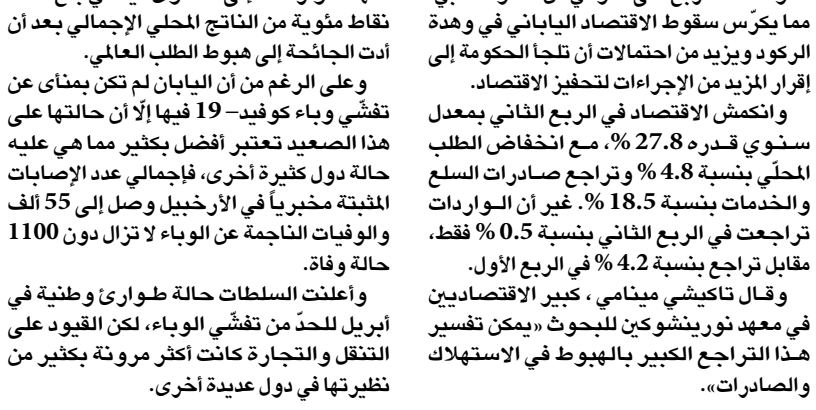

تراجع إجمالي الناتج المحلّي الياباني في الربع الثاني من العام (أبريل–يونيو) بنسبة 7.8 % بالمقارنة مع الربع الأول، في انكماش غير مسبوق في التاريخ الحديث لثالث أكبر اقتصاد في العالم ناجم بشكل أساسي عن تداعيات جائحة كوفيد– 19.

وعلى الرغم من أن هذه الأرقام التي أعلنتها الحكومة صباح أمس الاثنين أتت أسوأ بقليل مما كان متوقّعاً، إلا أنّها لا تزال أفضل بكثير من الانخفاضات التي شهدها العديد من اقتصادات الدول الصناعية الأخرى، والفضل في ذلك يرجع جزئياً إلى أنّ القيود التي فرضتها اليابان على الحركة والتجارة للحدّ من تفشّي الوباء كانت أقلّ حدّة من القيود التي فرضتها تلك الدول.

وهذا ثالث ربع على التوالي من النمو السلبي، مما يكرّس سقوط الاقتصاد الياباني في وهدة الركود ويزيد من احتمالات أن تلجأ الحكومة إلى إقرار المزيد من الإجراءات لتحفيز الاقتصاد.

وانكمش الاقتصاد في الربع الثاني بمعدل سنوي قدره 27.8 %، مع انخفاض الطلب المحلّي بنسبة 4.8 % وتراجع صادرات السلع والخدمات بنسبة 18.5 %. غير أن الواردات تراجعت في الربع الثاني بنسبة 0.5 % فقط، مقابل تراجع بنسبة 4.2 % في الربع الأول.

وقال تاكيشي مينامي ، كبير الاقتصاديين في معهد نورينشوكين للبحوث «يمكن تفسير هذا التراجع الكبير بالهبوط في الاستهلاك والصادرات».

وأضاف «أتوقع تحول النمو إلى الجانب الإيجابي خلال الربع السنوي ما بين يوليو وسبتمبر، ولكن على المستوى العالمي سيكون الانتعاش بطيئا في كل مكان باستثناء الصين».

وهبط الاستهلاك الخاص، الذي يمثل أكثر من نصف الاقتصاد الياباني، 8.2 % خلال هذا الربع بعد أن أدت إجراءات العزل العام لمنع انتشار فيروس كورونا إلى بقاء المستهلكين في بيوتهم. وكان هذا الهبوط أكبر تراجع نصف سنوي مسجل وتجاوز توقع المحللين بهبوط يبلغ 7.1 %. وانخفض الإنفاق الرأسمالي 1.5 % في الربع الثاني وهو أقل من متوسط توقعات السوق بهبوط يبلغ 4.2 %. وأظهرت البيانات هبوط الطلب الخارجي، أو الصادرات مطروح منها الواردات، إلى مستوى قياسي بلغ ثلاث نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن أدت الجائحة إلى هبوط الطلب العالمي.

وعلى الرغم من أن اليابان لم تكن بمنأى عن تفشّي وباء كوفيد– 19 فيها إلّا أن حالتها على هذا الصعيد تعتبر أفضل بكثير مما هي عليه حالة دول كثيرة أخرى، فإجمالي عدد الإصابات المثبتة مخبرياً في الأرخبيل وصل إلى 55 ألف والوفيات الناجمة عن الوباء لا تزال دون 1100 حالة وفاة.

وأعلنت السلطات حالة طوارئ وطنية في أبريل للحدّ من تفشّي الوباء، لكن القيود على التنقل والتجارة كانت أكثر مرونة بكثير من نظيرتها في دول عديدة أخرى.

وزير الخزانة البريطاني «يخاطر» بمليوني وظيفة

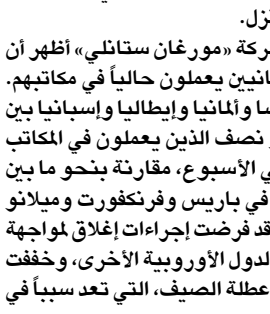

ريشي سوناك

كشف معهد أبحاث بأن وزير الخزانة البريطاني، ريشي سوناك، «يخاطر» بمليوني وظيفة قابلة للحياة، من خلال إنهاء برنامج دعم الوظائف المرتبط بوباء «كورونا» في وقت مبكر للغاية، مما قد يؤدي إلى أزمة بطالة من دون داع.

ويقدر «معهد أبحاث السياسة العامة» أن 3 ملايين موظف سوف يبقون معتمدين على الخطة عندما يحل موعد انتهائها في أكتوبر المقبل؛ ثلثاهم في وظائف يمكن أن تستمر إذا جرى تمديد المساعدة إلى العام المقبل.

وقال معدو التقرير إن إلغاء الدعم في وقت مبكر للغاية من شأنه أن «يتسبب في ضرر طويل الأمد للاقتصاد وحياة الناس».

ويتم بالفعل تقليص البرنامج الشعبي، وقد يضيف التقرير ضغطاً على الحكومة لتمديد المساعدة، والتي ساعدت حتى الآن في دعم نحو 10 ملايين وظيفة. وحتى مع الخطة، التي تدفع حالياً 80% من أجر الموظف، هناك علامات على أن سوق العمل باتت في أزمة.

وشهدت المملكة المتحدة أكبر أزمة توظيف منذ عام 2009 في الربع الثاني من هذا العام، وجرى الإبلاغ بالفعل عن قيام عشرات الشركات البريطانية بخفض الوظائف.

ومع ذلك، يصر سوناك على أن الخطة، التي كلفت وزارة الخزانة نحو 35 مليار جنيه إسترليني (46 مليار دولار) حتى الآن، لا يمكن أن تستمر إلى أجل غير مسمى.

ويتخلف سكان العاصمة البريطانية لندن عن بقية سكان عدد من العواصم الأوروبية في العودة للعمل من المكاتب، ولكن سوف يكون من الصعب استمرار المملكة المتحدة في أنها الدولة الأبرز التي تشجع العمل من المنزل.

وذكر استطلاعاً لمحللين بشركة «مورغان ستانلي» أظهر أن 34% فقط من العاملين البريطانيين يعملون حالياً في مكاتبهم. وتتراوح هذه النسبة في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا بين 70 و83%. ويعمل حالياً نحو نصف الذين يعملون في المكاتب في لندن من منازلهم 5 أيام في الأسبوع، مقارنة بنحو ما بين 20 و33% بالنسبة لنظرائهم في باريس وفرنكفورت وميلانو ومدريد. وكانت المملكة المتحدة قد فرضت إجراءات إغلاق لمواجهة تفشي فيروس «كورونا» بعد الدول الأوروبية الأخرى، وخففت إجراءات الإغلاق لاحقاً مع بدء عطلة الصيف، التي تعد سبباً في رفض العودة للعمل من المكتب.

وكانت الإرشادات الرسمية تنص على أنه يتعين على العاملين العمل من المنزل إذا أمكن. ولكن هذا الشهر، تم تخفيف هذه القاعدة، مما جعل مسألة كيفية العمل بأمان مسألة تقع في أيدي العاملين وأصحاب العمل.

70 مليون درهم تجارة «دبي» من المعقمات الطبية بنمو 23 بالمئة

كشفت دائرة جمارك دبي أن قيمة تجارة دبي الخارجية من المعقمات والمطهرات سجلت نمواً بواقع 23%، لتصل إلى 70 مليون درهم خلال النصف الأول من العام الجاري مقارنة مع 56.8 مليون درهم للفترة ذاتها من العام الماضي، وشهد شهر يونيو الماضي أعلى نسبة نمو في قيمة تجارة المعقمات الطبية بواقع 95% إلى 18 مليون درهم، مقارنة مع 9.2 مليون درهم مسجلة في يونيو 2019، ويعكس النمو في قيمة تجارة دبي الخارجية للمواد المعقمة الطبية الجهود المتميزة والإجراءات السريعة التي اتخذتها اللجنة العليا لإدارة الأزمات والكوارث في دبي.

وبلغ قيمة إجمالي الواردات 32.4 مليون درهم للنصف الأول من العام الجاري مقارنة مع 24.4 مليون درهم وبنمو 33%، وسجل إجمالي قيمة الصادرات 31 مليون درهم، مقارنة مع 25.7 مليون درهم وبنمو 20% فيما بلغت استقرت قيمة إعادة التصدير عند 6.5 مليون درهم.

وأكدت مدير أول قسم الإحصاء والدراسات في جمارك دبي نسيم المهيري أن جمارك دبي تحرص على توفير أفضل الخدمات والتسهيلات التجارية والجمركية للشركات والتجار بشكل عام ومجموعات العمل والتجارة بالمواد الغذائية والطبية وكذلك تجار المواد المعقمة بشكل خاص، في إطار جهودها الحثيثة لرفد السوق المحلي من هذه المواد بشكل مستمر واستدامة توافرها بأسعار تنافسية وفق استراتيجية اللجنة العليا لإدارة الأزمات والكوارث في دبي، حيث تعمل المراكز الجمركية ومراكز الشحن الجوي على إنجاز عمليات المعاينة والتفتيش، واستكمال التخليص الجمركي لشحنات المواد الطبية والمعقمات دون تأخير.